كلمة التحرير

تواصل مجلة **التجديد** السير في درب يصعب التكهن بما تخفيه منعطفاته، وقد سبق أن أشرنا في افتتاحية **العدد الخامس** إلى أن المؤسسات العلمية في العالم الإسلاميّ تعيش دائماً في حالة من الترقب والخوف، وذلك لافتقادها الركن الشديد الذي تأوي إليه، فكلما ألمت بها ضائقة تكون منشوراتها العلمية أول المتضررين، ولعلّ من حسن حظّ **التجديد** أنها تصدر عن جامعة نحسب أن الإدارة العلميّة فيها تقدّر أهمية هذا الإنتاج العلمي وتحرص على إنمائه وتعميقه وذلك بتوفير شروط الإتقان، فليكن لنا في التفاؤل عون على تخطي هذه العقبات، ومهما يكن من أمرٍ فإن حرص القارئ وملاحظاته ـ نقداً وإرشاداً ـ يظلان من الأسباب المهمة للاستمرار وتثبيت الأقدام.

في هذا العدد نود أن نتوقف عند نقطة صاحبت المجلة منذ انطلاقتها، فقد

وردت على إدارة المجلة جملة من الاحتجاجات تعلقت بمسألة تحكيم الدراسات التي وصلت إليها، ولا شك أن القارئ الكريم سيفهم بداهةً أن هذه الاحتجاجات قد وردت علينا من بعض الإخوة الكتاب الذين رُفِضَت بحوثهم، فلم نتعود على الاحتجاج على نشر دراسة لأن محكميها كانوا من غير المختصين، فلا يزعم كاتب كون المحكَّم غير متخصص إلاّ إذا كان رأيه مخالفاً لما كان يتوقعه كما لا يتوقع الأستاذ أن يحتج أحد طلابه على علامة يقدر أنها أعلى بكثير من قيمة العمل الذي قدّمه له.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الاحتجاجات تستحق أن نتوقف عندها، ونذكّر إخواننا الكتاب ببعض الأمور المتعلقة بمسألة التحكيم.

تقويم أو تحكيم بحث من البحوث ـ عمليّة على بساطتها ـ شائكة وشاقّة، وذلك للأمور الآتية:

أولاً: لأنها بطبعها عمليّة تقديريّة، وخاصة في العلوم الإنسانيّة والنظريّة بشكل عام، حيث تتقاطع الاعتبارات العلمية والإيديولوجية، وتحقيقُ قدرٍ من الموضوعيّة والإنصاف يحتاج إلى هِمَّة عاليّة وتجرّد عميق.

ثانياً: لأنه عادة ما ينظر إليها بوصفها حاملة لحكم معين، إما إيجاباً وإما سلباً، على الرغم من أن الحكم لا يحمل في ذاته قيمة معيّنة إلاّ إذا كان نتيجة منطقيّة لإجابات المقوم عن الأسئلة التي يحملها التقرير.

ثالثاً: لأنه يغيب عنا ـ في غالب الأحيان وعند أغلب الناس ـ أن التقرير الذي يكتبه المحكّم أو المقوِّم هو في الأصل خدمة للباحث، وليس حكماً عليه

أو له، فالملحوظات التي يُدلي بها المقوِّم من شأنها أن تطور البحث وتنبه الكاتب إلى جوانب غفل عنها إما سهواً أو تقصيرا.

رابعاً: إنها عملية معقدة لأن عناصر متعددة تتداخل فيها ويؤثر مضمونها في العلاقات بين الأشخاص المعنيين بها، لذلك ترى الكثير من المؤسسات العلميّة والجامعيّة في عالمنا الإسلاميّ تحرص بشدة على إبقاء اسم المقوم مجهولاً عند صاحب البحث، وهو أمر يعكس حالة من عدم النضج الفكري وغياب التجرّد والنزاهة العلميّة المطلوبة، فضلاً عن أن هذه السرّية ـ سواء كانت مزدوجة أو مفردة ـ لن تحقق الأغراض التي من أجلها وضعت. فبعض الكتاب الذين ترفض أبحاثهم يلجأون إلى استعمال حواسهم الخمس لمعرفة من قام بتقويم أبحاثهم؛ ولذلك فإنه من الضروريّ وضع حد أدنى من المعايير التي تساعد المقوِّم أو المحكم على الوصول إلى حكم موضوعي على البحث الذي يريد تقييمه.

ويبدو ذلك من خلال إبراز أوجه الجدة في البحث وتحديد السؤال المحوريّ، أو القضية التي يدور حولها البحث، **فالبحث الذي لا يثير سؤالاً أو قضية بحثٌ تائهٌ**، حتى وإن زخر بالمعطيات والمعلومات القيمة.

يحتاج المقوم إلى إبراز الأفكار الأساسية التي تميز دراسة الكاتب، وهذا يقتضي قراءة البحث قراءة متأنية وراصدة لكل **محاولات الإضافة** في البحث سواء كان ذلك من خلال مناقشة آراء قيلت في المسألة، أو من خلال تقديم صياغة جديدة لها، وكذلك تقديم حلول للإجابة عنها. بعد ذلك يركز

المقوم نظره على المنهج الذي استخدمه الباحث: **هل هو مناسب للموضوع المثار أم لا؟** ولا بد هنا من الإشارة إلى أن المنهج الذي يجب اتباعه ليس تبعاً لهوى الباحث، وإنما هو تبع لطبيعة الموضوع المثار. كما ينبغي على المحكم أن يتبين إن كانت الآراء الواردة في البحث نتيجة لحوار مع آراء أخرى مخالفة أم أنها مجرّد حوار ذاتي يؤدي إلى توارد عدد من الخواطر والانطباعات الشخصيّة في قضية معينة. تلك جملة من الملحوظات وددنا تثبيتها في هذه الافتتاحية رفعاً لكل التباس.

استهل هذا العدد الدكتور **مصطفى عشوي** بدراسة حول الإنسان الكامل في الفكر الصوفي محاولاً التفريق بين الزهد بوصفه قيمة أخلاقية يجب أن يتحلى بها كل مسلم والتصوف الفلسفي الذي طوّر مفاهيم "الإشارة" إلى درجة جعلها تتناقض مع ما أسموه بـ"رسوم الشريعة"، ولكن بالرغم من الشوائب التي أحاطت به فإن التراث الصوفي على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للباحثين المهتمين بفهم طبيعة الإنسان، وذلك للعلاقة الواضحة بين مباحث التصوف ومباحث علم النفس الحديث.

من ناحيته حاول الدكتور **محمد أحمد شريف** أن يعيد النظر في مفهوم الحكمة مبيّناً أن أهميتها تتجاوز التفسيرات التي قُدِّمت لها. حيث إن العلماء القدامى لم يتنبهوا بصورة كافية إلى مضمونها الأصولي. فالحكمة هي العقل المبصر الواعي الذي له قدرة التأمل والتركيب والاستقراء والاستنباط ووضع كل شيء في موضعه وإيتاء كل ذي حق حقه.

في بحث حول مشاعر أهل سنجقية بيت المقدس في أخريات الدولة العثمانيّة عاد الدكتور **محسن صالح** إلى الوثائق البريطانيّة مقارناً بين تلك الملحوظات والشهادات التي تضمنتها والتي تبدو أحياناً متناقضة مبيّناً الخلفيات الحقيقية التي حكمت منطقها، كاشفاً عن استراتيجيّة الإدارة البريطانية من وراء إشاعة تلك الملحوظات حول موقف أهل سنجقية بيت المقدس.

أما الدكتور **محمد مقداد** فقد توقف عند موضوع نقل التكنولوجيا إلى البلدان الإسلامية مبيّناً أثر ذلك في البنيات النفسية للأفراد والمجتمعات مشيرا إلى ضرورة تنظيم عملية النقل والنظر إليها في ضوء سياسة تنموية شاملة.

من ناحيته اختار الأستاذ **إبراهيم نويري** البحث عن مرتكزات الوحدة الثقافية بين المسلمين في مؤلفات الشيخ محمد الغزالي إسهاما في ترشيد الوعي الإسلامي ودفعه إلى تجاوز هوامش المسائل ليتمسك بهذه المرتكزات توحيدا للجهود وتسخيرها لخدمة القضايا الحقيقية للأمة.

واختتم الدكتور **خطاب عمر بكر** باب البحوث والدراسات بدراسة علمية رصينة حول باب الفعل، ستكون لا شك زاداً مهما للمختصين في المسائل الصرفية.

في باب **نقد وآراء**، نجد معالجة طريفة للأدوات غير اللغوية ووظيفتها في التواصل الشفوي، قدمها الأستاذ **نورالدين رايس**، والبحث يعدّ من الإنتاجات الأولى في حقل مازال لم يجد الاهتمام الكافي في دائرة الفكر الإسلامي.

وعاد الأستاذ **نعمان جغيم** إلى موضوع الاستقراء عند الإمام الشاطبي

مبيّناً أهميته في الكشف المنضبط عن المقاصد الشرعية.

وقد تضمن العدد أيضاً عدداً من المراجعات الـتي سعت إلى ترسيخ هـذا النهج الحواري والتفاعل الإيجابي مع الإنتاجات الفكرية والنشاطات العلمية، كما تضمن عدداً مـن ملخصـات الرسـائل الجامعيّـة الـتي نوقشـت في كليّـة معارف الوحي والعلوم الإنسانيّة بالجامعة الإسلاميّة العالميّة بماليزيا.

تلك هي مادة العدد السابع، نأمل أن يجد فيها القـارئ مـا يزيـده ارتباطـاً وتعلقاً بمجلة **التجديد**.